



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**  
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

E-ISSN: 3006-9149



**The impact of applying international accounting standards when  
preparing and presenting financial statements: An exploratory study of  
the opinions of a sample of workers in commercial companies in the  
Kurdistan region/Iraq**

**Pakhshan Omer Abdullah\*, Aryan Dalshad Hayder, Paiman Ibrahim Ahmed**

Department of Accounting/Administrative Technical Institute/Erbil Polytechnic University

**Keywords:**

International accounting standards, financial reports.

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 28 Aug. 2023

Accepted 11 Feb. 2024

Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:



**Pakhshan Omer Abdullah**

Department of Accounting/Administrative  
Technical Institute/Erbil Polytechnic  
University

**Abstract:** The research aims to demonstrate the impact on the presentation and preparation of financial statements as a result of applying international accounting standards. The research data was collected by preparing a questionnaire consisting of (21) items that were formulated in order to achieve the research objectives, and distributed to a group of (auditors, accountants, and financial managers). And preparers of financial statements), in the light of which the financial statements were collected and processed and hypotheses were tested using the ready-made statistical program (SPSS). The research sample consisted of (108) individuals in commercial companies, and many statistical tools and methods were used to achieve the research objectives, including: Arithmetic ratio, standard deviation, correlation coefficients, regression analysis, and relative importance. The most prominent results of the research were: "The existence of a significant correlation and influence for the application of international accounting standards in preparing and presenting financial statements in commercial companies.

## أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند اعداد وعرض القوائم المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركات التجارية في اقليم كردستان العراق

به خشان عمر عبد الله      ناربان دلشاد حيدر      به يمان ابراهيم احمد  
قسم المحاسبة/المعهد التقني الاداري/جامعة بولتكنيك اربيل

### المستخلص

يهدف البحث إلى بيان التأثير في عرض واعداد القوائم المالي نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتم جمع بيانات البحث عن طريق اعداد الاستبانة المكونة من (21) فقرة التي تم صياغتها من أجل تحقيق أهداف البحث، ووزعت على مجموعة من (المدققين، والمحاسبين، والمديرين الماليين، ومعدّي القوائم المالية)، التي جرى في ضوئها جمع ومعالجة القوائم المالية واختبار الفرضيات عن طريق استعمال البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS)، وتكونت عينة البحث من (108) فردا في الشركات التجارية، وتم استعمال العديد من الأدوات والأساليب الاحصائية لتحقيق أهداف البحث منها: المعدل الحسابي، الانحراف المعياري، معاملات الارتباط، وتحليل الانحدار، والأهمية النسبية، وكانت أبرز نتائج البحث هي: "وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اعداد وعرض القوائم المالية في الشركات التجارية"  
**الكلمات المفتاحية:** المعايير المحاسبة الدولية، القوائم المالية.

### المقدمة

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً اقتصادياً كبيراً، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور شركات متعددة الجنسيات، وبعدها شهدت هذه العقود العديد من الانهيارات والأزمات المالية في بعض الشركات الكبرى، مما دعا إلى التفكير العام بين المحاسبين إلى الاتفاق العام على معايير محاسبية موحدة، وقد أظهر هذا الوضع صعوبة انتاج معلومات ملائمة وموثوق بها في الأسواق المالية الدولية، ما قاد إلى صعوبة دخول الشركات إليها، بسبب التقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة في البلد الذي تتبع له، كما أظهر هذا الوضع عراقيل عند اعداد القوائم المالية، وبالتالي صعوبة تقديم معلومات مالية موحدة ومتجانسة وموثوق بها عن انشطتها للمستثمرين فيها والمتعاملين معها، لأنها يجب التوافق بين قوائمها المالية والقواعد المحاسبية للبلد الذي تسعى للحصول على رأس المال فيه، والواقع ان التفكير في وضع المعايير المحاسبية الدولية ومكوناتها، يأتي من حاجة التطبيق العملي المستند على الدقة والأمانة والموضوعية، هذه الصعوبات جعلت من المحاسبة في قمة الاهتمام بعدها أهم المصادر لتوفير المعلومات المطلوبة، وأكدت معظم الدراسات على أن هنالك اختلافات اساسية بين نظم المحاسبة المطبقة في مختلف دول العالم الذي أدى إلى انتقال المعلومات المالية خارج البيئة المعدة فيها إلى تغيير، أو تناقض في مضمونها الإفصاحي والاخلال بدورها الأساسي لدى المحاسبين، مما ينتهي الأمر بتظليل الكثير منهم، والتي أدت إلى تراجع الاستراتيجيات لتوحيد الوطنية أمام محاولات تحقيق توافق محاسبي دولي، وهذه المحاولات تجسدت في تحديد عدد من المعايير المحاسبية من أجل ضمان التجانس في القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان من أجل الاستجابة إلى حاجات الزبائن والمستخدمين، خاصة المستثمرين وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي، مما يسمح بأجراء مقارنات من قبل الأطراف ذات العلاقة

بعالم المال والأعمال ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والرابع الاستنتاجات والمقترحات.

### المبحث الأول: المنهجية

**أولاً. مشكلة البحث:** إن تحقيق النجاح في الشركات التجارية يتطلب اعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وفق ضوابط ومعايير تجد قبولاً عاماً، وتمثل في مضمونها مجموعة من الارشادات والتوجيهات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وإن غياب هذه المعايير قد يعرض المعلومات المحاسبية لمخاطرة التحيز وعدم موضوعيتها عند اعداد القوائم المالية، وقد يؤدي إلى عدم امكانية الاعتماد عليها وعلى المعلومات المحاسبية المتوفرة، وعليه يمكن طرح اشكالية البحث الرئيسة بالسؤال الآتي:

❖ إلى أي مدى تلتزم الشركات التجارية محل الدراسة بمعايير المحاسبة الدولية عند اعداد وعرض القوائم المالية؟

**ثانياً. أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في بيان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات التجارية محل الدراسة على اعداد وعرض القوائم المالية فيها، ومدى قدرتها على تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد للوصول إلى اعداد القوائم المالية الأكثر موضوعية وموثوقية من قبل مستخدميها.

**ثالثاً. أهداف البحث:** "يهدف البحث الى بيان مستويات التأثير والعلاقة التي تنجم عند اعداد وعرض القوائم المالية في الشركات التجارية محل الدراسة عند الاعتماد على المعايير المحاسبة الدولية".

**رابعاً. فرضيات البحث:** يستند البحث إلى فرضيتين رئيسيتين مفادهما:  
"الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين اعداد وعرض القوائم المالية".  
"الفرضية الرئيسة الثانية: هنالك تأثير لعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اعداد وعرض القوائم المالية".

**خامساً. منهج البحث:** يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد وتوزيع استمارة الاستبيان، لكونه أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم فرضية البحث، كما تم استخدام المصادر الثانوية التي تشمل الادبيات ذات العلاقة بموضوع البحث المتمثلة في الابحاث والرسائل الجامعية والمقالات والدوريات المتخصصة.

**سادساً. مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث بالشركات التجارية العامة في اقليم كردستان المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (10) شركات، وتم اختيار (المدققين، والمحاسبين، معدي القوائم المالية، المدراء الماليين)، كعينة عشوائية بسيطة للبحث الحالي مكون من (108) فرداً، تم توزيع الاستبانة عليهم.

**سابعاً. حدود البحث:**

❖ **الحدود المكانيّة:** الشركات التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية في كردستان \ العراق.

❖ **الحدود الزمانيّة:** تم انجاز البحث في المدة من 20\6\2023 حتى 20\8\2023.

### المبحث الثاني: الإطار النظري

**أولاً. مدخل مفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية:** في اللغة يقصد بالمعيار ما يجب أن يكون عليه الشيء، وهو المكيال وبمعنى أدق هو المقياس، أما اصطلاحاً المعايير تعرف على أنها عدد من

القواعد والاجراءات الدولية التي توضع من طرف عدد من المهنيين والأكاديميين الاكفاء الذين ينتمون لدولة معينة بناءً على خبرتهم واحتياجات بيئتهم، ويمكن القول إن المعايير المحاسبية تحظى بقبول العام في عدد من الدول، (النصراوي، 2017: 33). أما المعايير المحاسبية تعرف على أنها عدد من الارشادات والمقاييس المرجعية الوضعية والمحددة التي يستند عليها رجل الحسابات في انجاز الاعمال المناطة به من اجل التأكد من اثبات والافصاح والقياس عن القوائم بخصوص المواضيع الاقتصادية للشركات، (الجعارات، 2018: 6).

وبدأ الاتحاد الدولي للمحاسبين في لجنة القطاع الحكومي (PSC) برنامجاً لتنمية وتحسين ونشر معايير المحاسبة الدولية في القطاع الحكومي، بالاعتماد على دراسات استمرت لسنوات عدة، وفي نهاية المرحلة الاولى لعام 2002 أصدرت القطاع الحكومي (PSC) 20 معيار محاسبي دولي، وذلك بتبني وتكييف مع معايير الابلاغ المالي الدولية، (محمد وكامل، 2017: 5). أما في المرحلة الثانية التي بدأت في عام 2002 وما تزال قائمة حتى الآن انتجت لجنة القطاع الحكومي وخلفياتها معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSASB) ستة من المعايير المتميزة من نوعها في القطاع الحكومي مع البقاء في التأقلم مع معايير الابلاغ المالي الدولية، (Chan & Zhang, 2013: 6). وإن محاولات وضع معايير المحاسبة على المستوى الدولي فقد بدأت مع بداية القرن الحالي، حيث عقد المؤتمر المحاسب الأول عام 1904 في سانت لويس في ولاية مسوي في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الامريكيين عام 1917، حيث تخصصت المناقشات لمقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية للدول الكبرى، وفي عام 1966 طرح لورد تونسون مجموعة من الدراسات الدولية للمحاسبين القانونيين في أثناء فترة عمله كرئيس لمعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز، وفي جانفي سنة 1997 أعلن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين والمعهد الدولي للمحاسبين على تأسيس مجموعة من الدراسات، مع تعيين روبرت تروبلاد رئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين رئيساً لها، (رفيق، 2011: 103). وتتميز معايير المحاسبة الدولية بالمرونة وقابلية التعديل استناداً للتغير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتعديلها عبارة عن عملية مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الاعمال الدولية، وتواكب التغيرات وتطورات على الساحة الاقتصادية بعد المحاسبة جزء لا يتجزأ منها، فتغير المعايير المحاسبية الدولية قد يحدث، بسبب ظهور معايير محلية كالمعايير البريطانية أو الأمريكية تعالج بعض الأمور المسجدة، كما حصل في معالجة الانخفاض في قيمة الأصول والشهرة باستبدال معالجة الانخفاض، استناداً إلى أسلوب السباق في طرح هذين الموضوعين FASB اعادة التقييم، (عثمان، 2019: 21).

**ثانياً. أهمية المعايير المحاسبية الدولية:** تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في الدور الذي تؤديه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية، تتضمن معلومات محاسبية تتسم بالموثوقية والثبات، وتساعد في اتخاذ القرارات السليمة من قبل المحاسبين والمديرين الماليين فهي ضرورية للأسباب الآتية: (سمور، 2021: 35) و(رمللي، 2019: 55) و(مخلف، 2014: 17).

1. الدعم المنطقي: إن المعايير المحاسبية مسنودة واقعيًا وتشير إلى نقاط الاستمرار والبقاء للمحاسبين، لأنه من الضروري توفر شكل من الالتقاء بينهم في العمل التجاري، فالمعايير المحاسبية هي بمنزلة نقطة الالتقاء، حتى وإن كانوا يعملون في منظمات وشركات اقتصادية متنوعة وبلدان مختلفة.

2. القدرة على فهم المعلومات: إن أغلب المحاسبين ومستخدمي الكشوفات المالية لديهم امكانية محدودة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم اعداد الكشوفات وفق أسس وقواعد غير موحدة يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل ايجابي في اجراء المقارنات بين الشركات او الوحدات او بين الفترات المالية في الشركة أو الوحدة نفسها.
  3. المقارنة: تحتاج عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين عدد من البدائل وهذه العملية تحتاج إلى كشوفات معدة على وفق أسس علمية محدودة، وبما ان هدف المحاسبة هو توفير المعلومات المفيدة لصنع القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعدّ بموجبها الكشوفات المالية.
  4. تكلفة تحليل المعلومات المحاسبية: إن جمع الأسس لأعداد الكشوفات المالية هي مهمة للمحاسبين ومتخذي القرارات، فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق أسس علمية مختلفة ومتعددة، عند إذن يحتاج متخذ القرار طريقة محددة لتوحيد أسس أعدادها، وهذا هو من شأنه أن يكلف متخذ القرار كلفة اضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها.
  5. تعدد القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من مصادر المعلومات الأساسية المهمة لأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المتعلقة فيما يخص عمل الشركات التجارية.
  6. تجعل القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبة الدولية التعامل في الأسواق المالية أكثر عدالة، لأنها توفر فرص ممكنة ومتكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات.
  7. تتصف القوائم بالتنوع في المعلومات التي تضمنها سواء كانت محاسبية أو غير محاسبية، والتي تساعد في توضيح نشاطات الشركة المتنوعة وخاصة الأنشطة المتعلقة بالاستثمارات.
  8. تعدد القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه الاسعار للأسهم في السوق المالي.
  9. توفر القوائم المالية مناخاً استثمارية ملائماً، وتزيد من فرصة النمو والازدهار واستمرارية السوق المالي، والذي بدوره يؤثر على ازدهار وانتعاش الاقتصاد ككل.
  10. توفر القوائم والمعلومات المهمة المتعلقة بالأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماع الخاص بالشركة التي تقدم لأصحاب المصلحة تقييماً لأداء هذه الشركات.
- ثالثاً. اعتماد معايير المحاسبة الدولية IPSASs:** يعد هذا العصر عصباً للثورة الدولية في إطار المحاسبة، إذ إن اصلاحات المحاسبة جارية في انحاء العالم كافة، وتشمل العديد من الاصلاحات بالانتقال الى محاسبة الاستحقاق، وتطبيق معايير محاسبية تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، والدراسات مستمرة في هذا المجال ليس فقط على وضع المحاسبة على أساس الاستحقاق ومعايير اعداد القوائم المالية، ولكن أيضاً النتائج المترتبة على الموازنة نتيجة استخدام أساس الاستحقاق، (7: 2011, CEF). وتعد الدول النامية المستفيد الرئيسي من معايير المحاسبة الدولية، بسبب ضعف الموازنات العامة لهذه الدول، وإن هذه الدول ما زالت تستخدم الأساس النقدي في نظمها المحاسبية الحكومية، كما يدعو الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية للتمسك بجميع المعايير القابلة للتطبيق، كما في أطر القطاع الخاص، لأن هذا الامتثال يتحقق فقط عندما تتوافق مع متطلبات جميع هذه المعايير، واعتماد عدد كاملة من الكشوفات المالية ذات الهدف العام، (3: 2006, Chan). ويتضح من خلال الدراسات أن الجهود التي تبذلها البلدان إلى حد كبير موجهة نحو تأقلم والتكيف بدلا من تبني هذه المعايير، (5: 2014, AIshujairi).

- رابعاً. أنواع معايير المحاسبة الدولية: ظهر العديد من مجاميع المعايير المحاسبية الدولية في الفترة الأخيرة التي تختلف في مضمونها ونطاق تطبيقها، ويمكن تصنيف هذه المعايير كما يأتي: دراسة (الجعارات، 2014: 4) و(ثابت والنصراوي، 2020: 6) و(Simcha, 2008: 5).
1. معايير المحاسبة الدولية: ويرمز لها اختصاراً (IAS) وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية التي يرمز لها اختصاراً (IASC)، قبل أن يتم استبدالها في نهاية عام 2000 بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إذ أصدرت اللجنة 41 معياراً، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى، والغاء بعضها فانخفض عددها الى 28 معياراً.
  2. المعايير الدولية لأعداد القوائم المالية: ويرمز لها اختصاراً (IFRS) وتصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ عام 2000 وقد تم اصدار 51 معياراً.
  3. التفسيرات الصادرة على لجنة تفسيرات معايير القوائم المالية الدولية: ويرمز لها اختصاراً (IFRIC) وقد صدر منها 21 تفسير، تم الغاء ثلاثة منها وما زالت البقية سارية المفعول.
  4. التفسيرات الصادرة عن اللجنة التفسيرات معايير المحاسبة الدولية: ويرمز لها اختصاراً (SIC) فقد صدر منها 34 تفسيراً لغاية 2000، وقد تم دمج 24 تفسيراً مع المعايير ذات العلاقة ولا تزال البقية سارية العمل لحد الآن.
  5. معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: ويرمز لها اختصاراً (IPSAS) وتصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) من أجل تطبيقها من قبل أعضاء المهنة، لغرض اعداد القوائم المالية ذات الأغراض العامة في شركات القطاع العام وقد صدر منها 33 معياراً.
- خامساً. مفهوم القوائم المالية:** تعد القوائم والتقارير المالية من أهم محتويات التقرير المالي السنوي أو الدوري الذي تصدره الوحدة الاقتصادية، وقد يتم مراجعة تلك القوائم عن طريق مدقق حسابات الوحدة ويرفق بها تقرير مراقب الحسابات، كما ان هذه القوائم لا بد أن تعتمد من رئيس مجلس الادارة، أو أحد أعضاء مجلس الادارة الشركة المفوضين لهذا الشأن، (علي وسعد، 2020: 5). حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات، وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي، ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها، كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في الشركة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها إلى العديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية، ويمكن القول إن القوائم المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعد احدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، إذ هنالك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول على أمن القوائم المالية، (زوينة، 2014: 46).
- وعرف التقرير السنوي على أنه في الواقع الوثيقة الرئيسية التي تستعملها كل وحدة للتفاعل مباشرة مع أصحاب المصلحة من دون تدخل أطراف أخرى على أساس منتظم، ما يوفر مستوى شاملاً من المعلومات عن الوحدة، وتعرف القوائم المالية على أنها عبارة عن كشوفات تعرض المعلومات المالية وغير المالية في الوحدة الاقتصادية في شكل تقارير مالية تغطي مدة معينة، ويجب أن يراعي عند إعدادها اتباع المبادئ المقبولة قبولاً عاماً، ويتم العمل عليها من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل، (Osadchy, et al., 2018: 6). أو هي عبارة عن بيانات معلوماتية توضح نتائج

الأعمال المالية للوحدة باتباع معايير محلية أو دولية على أن تعكس القوائم النتائج المالية الواقعية للشركة بتمثيل صادق وملائم لغرض الافادة منها من قبل الجهات الخارجية والداخلية للمساعدة في اتخاذ قراراتهم، (9: 2015: Scaltrito).

سادساً. أهداف القوائم المالية: تتمثل أهداف القوائم المالية في النقاط الآتية: (طاهر والعاني، 2022: 4)، (سنا، 2020: 8).

1. المساعدة في القرارات الاستثمارية: تعمل القوائم المالية على مساعدة أصحاب الاستثمارات والدائنين على اتخاذ قرارات مدروسة.
  2. المساعدة في عكس القيم الحالية والتغيرات التي تحصل فيها، ما يعني أن تكون القوائم متمكنة في توفير معلومات محدثة تعكس الوضع الادنى للشركة، وبما يساعد في وضع تنبؤات مستقبلية صحيحة عن وضع الشركة.
  3. إن القوائم المالية ينبغي أن توفر معلومات ذات أهمية للتنبؤ، وإنه ينبغي اعطاء التنبؤات عندما تعزز موثوقية تنبؤات المستخدم.
  4. إن الوحدة الاقتصادية مسؤولة أمام أصحابها عن العناية والحكمة في التعامل مع أصول الوحدة وشؤونها، لذا عندما تقدم الشركة بياناتها المالية إلى أولئك النشطين في السوق، فأنها تتحمل المسؤولية امام عدد أكبر بالشكل الكبير تشمل جميع أولئك الذين يتخذون قرارات المستثمرين بالبيع أو الاحتفاظ أو الشراء أو بالاقتراض.
  5. أداة اتصال: أن مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال، هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستخدم المعلومات المحاسبية عن نشاط الشركة والنتائج المترتبة عنها، فهي تعد وسيلة لربط العلاقات بين الشركة والموردين والعملاء والبنوك، كما تعد وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للشركة من العمال، والمحليين، والباحثين.
  6. وسيلة في تقييم الأداء: إذ تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعه تحت تصرفها، عن طريق استخدام المركز المالي للشركة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها، وكيفية استخدام الموارد الموجودة في الشركة.
  7. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: بهذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة باتخاذ القرارات اللازمة، إذ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتستعمل مع الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالشركة مثل: الموردين والعملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.
- سابعاً. العوامل المؤثر في اعداد القوائم المالية: هنالك مجموعة من العوامل المؤثرة في اعداد القوائم المالية تتضمن الآتي (عبيد، 2018: 5):
1. المقومات المادية: وتشمل المتطلبات المادية كافة مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية الآلية واليدوية التي تتم استخدامها في انتاج المعلومات المحاسبية.
  2. المقومات البشرية: وتشمل جميع الأفراد القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
  3. المقومات المالية: وتشمل كافة المبالغ المتاحة للنظام التي تستخدم للقيام بمهام وظائفه.
  4. قاعدة البيانات: وتشمل عدد من الاجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

### المبحث الثالث: الإطار العملي

أولاً. اختبار الثبات لأداة البحث: يعد اختبار الثبات من أهم المرتكزات الرئيسية التي تعتمد عليها أدوات القياس، وتعطيها أهمية كبيرة من أجل الحصول على نتائج البحث على مستوى عالي من المصداقية، ويعد الثبات من العوامل المهمة الواجب توفرها من أجل صلاحية المقياس، ويعد كرونباخ الفا من أهم المقاييس المستخدمة في قياس ثبات الاستبانة وأكثرها شهرة وشيوعاً بين الباحثين في المجالات كافة للبحث العملي، فإذا بلغت قيمة الاختبار أقل من (50%) فإن ذلك يعد مؤشراً ضعيفاً على الثبات، في حين يعد الثبات مقبولاً إذا تجاوزت قيمته (70%)، (النعمي، 2008: 78). والجدول الآتي يوضح معاملات الثبات لمتغيرات البحث.

الجدول (1): معاملات الثبات على مستوى متغيرات البحث

الرمز	المقياس	عدد الفقرات	الفكرونباخ	تفسير الباحث
X	معايير المحاسبة الدولية	10	0.887	وجود ثبات مرتفع في مؤشرات قياس معايير المحاسبة الدولية.
Y	القوائم المالية	10	0.789	وجود ثبات مرتفع في جميع فقرات القوائم المالية.
	جميع الفقرات	20	0.838	وجود ثبات مرتفع في كل فقرات الاستبانة.

يستدل من الجدول رقم (1) أن قيمة معامل الثبات (الفا كرونباخ) لمجمل فقرات المعايير المحاسبية الدولية قد بلغت (0.887) بما يدل على وجود ثبات مرتفع، كون قيمة الثبات أكثر من (50%)، وكذلك يستدل من الجدول أعلاه أن فقرات القوائم المالية سجلت معامل ثبات (0.789) وهي أكثر من (50%) ما يؤكد وجود ثبات مرتفع في فقرات القوائم المالية، في حين سجلت نتيجة معامل الموثوقية لمجموع عبارات الاستبانة (0.838) بما يشير إلى تخطي فقرات الاستبانة لاختبار الثبات بنجاح.

#### ثانياً. التحليل الإحصائي لآراء عينة البحث:

1. فقرات المعايير المحاسبية الدولية: يوثق الجدول رقم (2) أن قيمة الوسط الحسابي الموزون للمعايير المحاسبية الدولية بعدّها المتغير المستقل سجلت (3.03) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي التي تمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق والبالغة (3)، بما يؤكد أن اتجاه اجابات العينة بخصوص المعايير المحاسبية الدولية اتجهت باتجاه الاتفاق، إذ سكنت قيمة الوسط الحسابي الموزون ضمن الفئة التي تتراوح (من 3.4 إلى 4.2) في مصفوفة شدة الاجابة للمستجيب، ليؤكد ذلك أن مستوى استجابة المستجيب على معظم فقرات أو مؤشرات المعايير المحاسبية الدولية كانت بمستوى مرتفع، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.704)، والذي يؤشر وجود تناغم في اجابات العينة بخصوص فقرات المعايير المحاسبية الدولية، بينما سجلت الأهمية النسبية (61%)، بما يوضح اتفاق معظم أفراد العينة المدروسة على فقرات المعايير المحاسبية الدولية، ومنه نستنتج أن ادارات الشركات التجارية لديهم وبشكل ملحوظ اهتمام بمؤشرات معايير المحاسبة الدولية، ولكن الاهتمام كان بنسب متفاوتة، وكما موضح في الجدول رقم (2).

الجدول (2): استجابات أفراد العينة على فقرات المعايير المحاسبية الدولية

ت	الفقرات	المعدل الحسابي	الانحرافات المعيارية	"الاهمية النسبية"	الاتجاه
1	"يلبي الاساس المحاسبي الموحد في العراق احتياجات تطبيق معايير المحاسبة الدولية".	3.22	0.741	64.4%	مرتفع
2	"يلبي النظام المحاسبي الموحد متطلبات القياس المحاسبي وفقا (IPSASs)".	3.20	0.739	64%	مرتفع
3	يتفق تصميم السجلات المحاسبية والمستندات في الشركات مع متطلبات تطبيق (IPSASs).	3.56	0.743	71.2%	مرتفع
4	تلبي الكشوفات المالية في الشركات متطلبات (IPSASs).	3.24	0.663	65%	مرتفع
5	يوفر النظام المحاسبي الموحد معلومات تساعد في خدمة اغراض الشركات التجارية واعداد القوائم المالية.	3.74	0.921	75%	مرتفع
6	توجد حاجة لمزيد من اللامركزية ولجميع مستويات الحكومة للمساعدة في تطبيق (IPSASs).	3.10	0.792	62%	مرتفع
7	يملك الملاك المحاسبي في الشركات التجارية الخبرة الكافية للعمل وفق متطلبات (IPSASs).	3.07	0.785	61.4%	مرتفع
8	"تساعد انظمة التكنولوجيا المعلومات للنظم المحاسبة الحكومية الحالية في تطبيق (IPSASs)".	3.20	0.944	64%	مرتفع
9	تلبي المصطلحات المحاسبية المعتمدة في دليل الحسابات الحكومية متطلبات تطبيق (IPSASs).	3.78	0.862	76%	مرتفع
10	تساعد القوانين والتشريعات المالية الحالية المتعلقة بالمحاسبة الحكومية على اعتماد (IPSASs).	3.18	0.564	64%	مرتفع
X	المجموع	3.03	0.704	61%	مرتفع

2. فقرات القوائم المالية: يوثق الجدول رقم (3) أن نتيجة الوسط الحسابي الموزون للقوائم المالية بصفتها المتغير التابع سجلت (3.55) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي التي تمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق والبالغة (3)، بما يؤكد أن اتجاه اجابات العينة بخصوص القوائم المالية اتجهت باتجاه الاتفاق، إذ سكنت قيمة الوسط الحسابي الموزون ضمن الفئة التي تتراوح (من 3.4

إلى 4.2) في مصفوفة قوة استجابة المستجيب، ليؤكد ذلك أن مستوى استجابة المستجيب على معظم فقرات القوائم المالية كانت بمستوى مرتفع، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.375)، والذي يؤشر وجود تناغم في اجابات العينة بخصوص فقرات القوائم المالية، بينما سجلت الأهمية النسبية (71%)، بما يوضح اتفاق معظم أفراد العينة المدروسة على فقرات القوائم المالية، ومنه نستنتج أن ادارات الشركات التجارية مهتمين وبشكل ملحوظ في اتباع المعايير المحاسبية الدولية عند اعداد القوائم المالية، ولكن الاهتمام كان بنسب متفاوتة، وكما مبين في الجدول رقم (3).

الجدول (3): استجابات أفراد العينة على فقرات اعداد القوائم

ت	الفقرات	الايوساط الحسابية	الانحرافات المعيارية	الاهمية النسبية	مستوى الاجابة
12	القوائم المالية يتم أعدادها وعرضها وفق معايير واضحة لدى جميع العاملين في الشركة.	3.72	0.222	%74.4	مرتفع
13	اسلوب الافصاح والشفافية للبيانات يساهم في اثراء المعلومات المحاسبية.	3.89	0.546	%78	مرتفع
14	تعمل الشركة على وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى القوائم المالية.	3.21	0.176	%64.2	مرتفع
15	التقرير المالي يحتوي على عدد كاملة من البيانات المالية.	3.77	0.298	%75.4	مرتفع
16	تقوم الشركة بنشر عدد كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي.	3.31	0.198	%66.2	مرتفع
17	تهدف القوائم المالية الى بيان الحد من محتوى التقرير المالي المرحلي.	3.50	0.184	%70	مرتفع
18	الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي هو ميزانية عمومية مختصرة.	3.45	0.212	%69	مرتفع
19	"تعزز معايير المحاسبة الدولية من تقديم القوائم المالية السنوية موضحة في الفرص والتهديدات".	3.21	0.988	%64.2	مرتفع
20	تضمن معايير المحاسبة الدولية تقديم القوائم السنوية توضح المبادئ المحاسبية المختارة.	3.90	0.066	%78	مرتفع
21	تعزز معايير المحاسبة الدولية من استخدام اللغة والمصطلحات التي من السهولة فهمها او تتبعها في القوائم السنوية المالية.	3.62	0.865	%72.4	مرتفع
Y	المجموع	3.55	0.375	%71	مرتفع

**ثالثاً. اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** لغرض اختبار الفرضية والتي نصت على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيري إعداد القوائم المالية ومعايير المحاسبة الدولية، إذ تشير معطيات الجدول رقم (4) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين متغيري إعداد القوائم المالية ومعايير المحاسبة الدولية، إذ كانت قيمة معامل الارتباط (\*\*0.562) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ويدل ذلك على أنه كلما ازداد مستويات (معايير المحاسبة الدولية) ازداد مستويات (إعداد القوائم المالية) بنسبة (56.2%)، ونستنتج من ذلك تحقق الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة معنوية بين إعداد القوائم المالية ومعايير المحاسبة الدولية وعند مستوى الدلالة والبالغة (0.05) وهذا يدعو إلى قبول الفرضية المعنوية والتي جاءت بها البحث وحسب آراء العينة.

الجدول (4): معاملات الارتباط بين اعداد القوائم المالية ومعايير المحاسبة الدولية

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	معايير المحاسبة الدولية (X)	مستوى المعنوية (Sig.)	المعنوية
اعداد القوائم المالية (Y)		.562**	0.000	معنوية عالية
** : معنوية عالية عندما تكون $\text{sig} \geq (0.01)$				
n=108				

**الفرضية الثانية:** من أجل اختبار علاقة التأثيرية لمتغير معايير المحاسبة الدولية كمتغير مستقل في متغير المعتمد والمتمثلة ب اعداد القوائم المالية ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) حيث تبين وجود تأثير معنوي لمتغير معايير المحاسبة الدولية في متغير اعداد القوائم المالية وذلك اعتماداً على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج وذلك بناءً على اختبار (F) والبالغة (0.000) والتي كانت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المقترضة في الدراسة المعنوية والبالغة (0.05) وأيضاً من خلال قيمة المحسوبة لاختبار (F) والبالغة (49.88) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.93) عند درجات الحرية (106،1) ومستوى الدلالة الإحصائية المقترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر قبول الفرضية الثانية والتي جاءت بها البحث.

الجدول (5): تأثير معايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية

اعداد القوائم المالية (Y)				المتغير المعتمد
R <sup>2</sup>	F	ميل الحدي (B <sub>1</sub> )	الثابت (B <sub>0</sub> )	المتغير المستقل
0.32%	49.88	.610	1.481	معايير المحاسبة الدولية (X)
	sig.(0.000)	t(10.883)	t(5.987)	
		sig.(0.000)	sig.(0.000)	
n=108	F(df 1,108)=3.93		معنوية عالية عندما تكون $\text{sig} \leq (0.01)$	

ومن جانب اخر تم استخدام احصاءة (t) لاختبار معلمتي نموذج الانحدار ومتمثلة ب معلمتي الثابت (B<sub>0</sub>) والميل (B<sub>1</sub>) حيث تبين ومن خلال نموذج الانحدار أن معلمة الثابت (B<sub>0</sub>) كانت قيمتها دالة وذلك بناءً على قيمة الاختبار والبالغة (5.987) إذ كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.982) عند درجة الحرية (106) ومستوى الدلالة المقترضة والبالغة (0.05) ويمكن التأكد من دالة المعلمة من خلال قيمة مستوى الدلالة للمعلمة المذكورة والبالغة (0.005) والتي كانت أقل من

قيمة مستوى الدلالة المفترضة وهذه دلالة على أنه في حالة عدم وجود معايير محاسبة دولية فإن اعداد القوائم المالية تكون موجودة بدرجة (1.481) وحدة.

أما بالنسبة لمعلمة الميل ( $B_1$ ) فوجد بأنها كانت دالة أيضاً وذلك استناداً على قيمة مستوى الدلالة المذكورة والبالغة (0.000) والتي كانت أصغر من قيمة مستوى الدلالة المفترضة من قبل الباحث والبالغة (0.05) وأيضاً من خلال قيمة الاختبار والبالغة (10.883) إذ كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.982) عند درجة الحرية (106) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر عندما تتغير مستويات تطبيق المعايير بمقدار وحدة واحدة فإن مستويات اعداد وعرض القوائم المالية تتغير بمقدار (0.610) وبالاجتهاد نفسه. ومن خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبين أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تفسر التغيرات التي تحدث في مستويات اعداد وعرض القوائم المالية بنسبة (32%) أما النسبة المتبقية (68%) فتعود إلى متغيرات أخرى تؤثر في متغير اعداد وعرض القوائم المالية وغير المتضمنة في النموذج.

### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين معايير المحاسبة الدولية واعداد القوائم المالية، أي إنه تزداد فاعلية اعداد القوائم المالية عند اتباع معايير المحاسبة الدولية.
2. اظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط عن وجود تأثير معنوي قوي لمعايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية في الشركات محل الدراسة.
3. كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن فقرات المعايير المحاسبية الدولية حققت مستوى مرتفع من الاستجابات وفق آراء العينة المدروسة.
4. عن طريق نتائج التحليل الاحصائي للمتوسطات الحسابية أن اجابات العاملين في الشركات محل الدراسة بأهمية اعداد القوائم المالية، بمستوى استجابة مرتفع.
5. تلبى المصطلحات المحاسبية المعتمدة في دليل الحسابات الحكومية متطلبات تطبيق (IPSASs)
6. تضمن معايير المحاسبة الدولية تقديم القوائم السنوية توضح المبادئ المحاسبية المختارة.
7. إن تطبيق الشركات التجارية لتبني معايير المحاسبة الدولية على وفق معايير البلاغ المالي جعل اعداد القوائم ذات جودة عالية.
8. إن تعديل النظام المحاسبي القائم يؤدي دوراً مهماً في تحقيق الانسجام مع احتياجات معايير المحاسبة الدولية، بما يسمح بالسير نحو الأمام من خلال القطاع الصناعي والتجاري.
9. تساعد معايير المحاسبة الدولية في تحسين الشفافية والمساءلة عند اعداد القوائم المالية.
10. إن التحليل المالي عبارة عن عملية لمعالجة القوائم المالية المتوافرة عن شركة ما، للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات واعداد القوائم المالية.

#### ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة زيادة وعي العاملين في الشركات التجارية لتبني معايير المحاسبة الدولية عن طريق عقد المؤتمرات وتوفير برامج التدريب لموظفي الشركات.
2. ضرورة إلزام الشركات التجارية العامة والخاصة بتبني معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما يحسن من اعداد وعرض القوائم المالية الخاصة بها.

3. ضرورة القيام باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية، لما لها من تأثير في تحسين جودة القرارات الداخلية والخارجية واعداد القوائم المالية.
4. ضرورة توفير قوائم وتقارير مالية سنوية على درجة عالية من الملائمة والتمثيل الصادق، لاسيما بعد تأثرها بتبني معايير المحاسبة الدولية، حيث يمكن الاستناد عليها في استخراج مؤشرات التحليل المالي التي تؤكد مدى امكانية الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وعلى تمويل احتياجاتها ما يقود الى تحقيق أهدافها.
5. ضرورة الالتزام بتطبيق معايير ابلاغ المال الدولية للشركات بصورة كاملة من دون الاختصار على عدد من المعايير ما يحسن من موثوقية اعداد القوائم المالية السنوية للشركات.
6. إن إعادة النظر في مكونات النظام المحاسبي القائم تجعل من إعادة تقييم العمليات المنجزة في الشركات التجارية وفق احتياجات المعايير الدولية أمراً ممكناً.
7. لا بد من مواكبة التعديلات المطلوبة التي تفتضيها تطورات سوق العمل عبر الاطلاع المستمر على كل جديد في معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها عبر نظام محاسبي مرن قادر على استيعاب هذه التطورات في الشركات التجارية.
8. السعي إلى تحويل النظام المحاسبي القائم في الشركات التجارية العاملة في الاقليم إلى نظام محاسبي سليم، بالشكل الذي يقلل من الهدر في الوقت ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي.
9. السعي لوضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع التجاري التي تمثل الحجر الأساس للشركات التجارية من أجل الوصول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
10. العمل على تحسين الدفاتر والسجلات المحاسبية المتوفرة، بما يتناسب مع العمل المحاسبي وفق احتياجات المعايير المحاسبة الدولية.
11. ينبغي تطوير القوائم المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل توفير بيانات عن المركز المالي والأداء المالي، لتوفير صورة واضحة عن الأداء المالي للجهات المانحة.

#### المصادر

#### اولاً. المصادر العربية:

1. الجعرات، خالد جمال (2018)، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المؤسسات الحكومية، جامعة برقلة، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
2. النصراوي، سلام عادل عباس (2017)، الية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية والابلاغ المالي، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، العراق.
3. النعيمي، محمد عبد العال وطعمة، حسن ياسين (2208)، الاحصاء التطبيقية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان.
4. ثابت، ثابت حسان والنصر اوي، حامد عادل (2020)، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في العراق العقبات والحلول، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد خاص، الجزء الاول، تكريت.

5. رفيق، يوسفى (2011)، النظام المحاسب المالى بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.
  6. رملي، فياض حمزة (2019)، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية، دار الاباي للنشر والتوزيع، السودان.
  7. زوينة، بن فرج (2015)، المخطط المحاسبى البنكى بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، الجزائر.
  8. سمور، نبيل إبراهيم (2021)، دور تدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المالية والمحاسبية، الجامعة الاسلامية، غزة.
  9. سناء، جمعي (2020)، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالى للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع سيدال بالجزائر للفترة 2017-2019، رسالة ماجستير فى العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.
  10. طاهر، نجوم عرار ولعاني، صفاء احمد (2022)، تأثير مستويات تبني معايير البلاغ المالى الدولية فى جودة القوائم المالى للمصارف العراقية، مجلة الكوت لعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 14، العراق.
  11. عبيد، زهراء ناجي (2018)، دور المحاسبة القضائية فى تحسين جودة القوائم المالى، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 107، بغداد.
  12. عثمان، جباري (2019)، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فى تحسين جودة المعلومات المالية دراسة حالة: مؤسسة الاسمنت، رسالة ماجستير، جامعة العربي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر.
  13. علي، محمد إبراهيم وسعد، سلمى منصور (2020)، القوائم المالية فى ظل IAS7 و I AS1 و IFRS7 \ دراسة تطبيقية فى مصرف بابل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد خاص بالمؤتمر العلمى لقسم العلوم المحاسبية، بغداد.
  14. محمد، صفاء احمد وكامل، رؤى مصطفى (2017)، تأثير استعمال معايير المحاسبة الحكومية الدولية على الموازنة العامة فى العراق، مجلة العلوم والاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 103، بغداد.
  15. مخلوف، محمد احمد (2014)، مدى الالتزام بتطبيق معايير ابلاغ المالى الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية- دراسة تطبيقية فى الشركات المساهمة العامة الصناعة الاردنية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Alshujairi, Mohammed Huweish (2014), Government Accounting System reform and the adoption of IPSAS in Iraq. Research journal of finance and accounting, vol.5, No. 24.

2. CEF (2011), International trends in public sector accounting reforms (report) April 18-22, Ljubljana, Slovenia.
3. Chan, James, L. Zhang, Qi, (2013), Government accounting standards and policies.
4. Chan, James. L, (2006), IPSAS and government accounting reform in developing countries, university of Illinois at Chicago, department of accounting U.S.A.
5. Hussein, A. I., & Mahmood, S. M. (2021). Accounting for the future: Technology contributions from a local perspective. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 17(54 part 2).
6. Hussein, A. I., Mahmood, S. M., & Hussein, W. N. (2018). The relationship between the accounting conservatism and the financial performance efficiency of the banks according the data envelopment analysis: Evidence from Iraq. Opción, 34(85), 2661-2686.
7. Osadchy. Et al. (2018), Financial statements of a company as an information base for decision-making in A transforming economy. European research studies journal, vol 1, Issue 3.
8. Scaltrito (2015), Assessing disclosure quality: A methodological, journal of modern accounting and auditing vol, 11, no. 9.
9. Simcha, B., (2008), New direction in the study of Administrative Corruption, PAR Marc, 43 (2).